القواعد الموضوعية والإجرائية لجريمة غسل الأموال

دراسة مقارنة

القاضي
الدكتور / عادل محمد السيوي

ق 1793

الفهـــرس

تقديم ٣
مقدمة ٧
الباب الأول: الأحكام الموضوعية العامة لجريمة غسل الأموال ... ١١
تمهيد وتقسيم ١٣
الفصل الأول: الطبيعة القانونية لجريمة غسل الأموال ١٥
تمهيد وتقسيم ١٧
المبحث الأول: تعريف الطبيعة القانونية للجريمة ١٩
المبحث الثاني: الطبيعة القانونية للجرائم الإرهابية ٢٢
المبحث الثالث: الطبيعة القانونية للجرائم الاقتصادية ٢٧
المبحث الرابع: الطبيعة القانونية لجريمة غسل الأموال فى القانون المصرى ... ٣٢
الفصل الثاني: المصلحة محل الحماية الجنائية فى جريمة غسل الأموال ٣٩
تمهيد وتقسيم ٤١
المبحث الأول: أهمية المصلحة محل الحماية الجنائية ٤٣
(١) المصلحة كضابط للتجريم ٤٣
(٢) المصلحة كضابط موضوعى للتقسيمات العامة للجرائم ٤٣
(٣) المصلحة كضابط لتفسير اختلاف جرائم المجموعة الواحدة ٤٤
(٤) المصلحة كضابط للتمييز بين التعدد المعنوى للجرائم والتعدد الظاهرى بين النصوص ٤٥
(٥) المصلحة كضابط لإظهار الأركان المشتركة للجرائم التى تحمى مصلحة قانونية واحدة ٤٥
المبحث الثاني: المصلحة المحمية فى جريمة غسل الأموال ٤٧
أولا: حماية الأخلاق والقيم الدينية فى المجتمع ٤٨
ثانيا: حماية الأمن الاقتصادى الوطنى والأجنبى ٥٠
ثالثا: تحقيق العدالة وتلافى قصور وأخطاء أجهزتها ٥٢
رابعا: تعظيم دور الجانب الوقائي فى مكافحة الجريمة ٥٣
خامسا: حماية حقوق المجنى عليهم ٥٤

الفصل الثالث: المسئول جنائيًا عن جريمة غسل الأموال ٥٧
تمهيد وتقسيم ٥٩
– تعريف المتهم وماهيته ٦٠
– التفرقة بين المجرم والمتهم ٦٠
المبحث الأول: المسئولية الجنائية للشخص الطبيعي عن جريمة غسل الأموال... ٦٣
تمهيد ٦٣
أولاً: مدى جواز اتحاد الجاني في الجريمة الأصلية وجريمة غسل الأموال ٦٣
ثانيًا: موقف القانون المصري رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال ... ٦٥
المبحث الثاني: المسئولية الجنائية للشخص المعنوي عن جريمة غسل الأموال ... ٦٧
تمهيد وتقسيم ٦٧
■ موقف القانون الفرنسي إزاء مبدأ المسئولية الجنائية للشخص المعنوي ٦٨
■ موقف القانون المصري إزاء مبدأ المسئولية الجنائية للشخص المعنوي ٦٩
■ الإقرار الدولي بالمسئولية الجنائية للشخص المعنوي في جريمة غسل الأموال.. ٧٠
المطلب الأول : شروط قيام المسئولية الجنائية للشخص المعنوي ٧٣
تمهيد ٧٣
أولا: نطاق المسئولية الجنائية للشخص المعنوي ٧٣
(١) جرائم غسل الأموال ٧٤
(٢) الجرائم المرتبطة بغسل الأموال ٧٥
ثانيًا: ارتكاب الجريمة لحساب الشخص المعنوي ٧٦
ثالثًا: ارتكاب الجريمة بواسطة أحد أعضاء أو ممثلي الشخص المعنوي ٧٧
رابعًا: تعدد المسئولية الجنائية بين الشخص المعنوي والشخص الطبيعي ٧٨
– موقف التشريع النموذجي ٧٨
– موقف القانون الفرنسي ٧٨
المطلب الثاني : المسئولية الجنائية للشخص المعنوي عن جريمة غسل الأموال وفقًا للتشريع المصري والتشريع المقارن ٨٠
– المسئولية الجنائية للمصرف وغيره من المؤسسات المالية عن جريمة غسل الأموال في التشريع الفرنسي ٨١

الباب الثانى: البنيان القانونى لجريمة غسل الأموال ٨٥
تمهيد وتقسيم ٨٧
الفصل الأول : الجريمة الأصلية ٨٩
تمهيد وتقسيم ٩١
المبحث الأول: منهج الوثائق الدولية فى تحديد الجريمة الأصلية ٩٣
تمهيد ٩٣
الاتجاه الأول : تجريم غسل الأموال المتحصلة من جريمة الاتجار غير المشروع بالمخدرات ٩٣
الاتجاه الثانى : تجريم غسل الأموال المتحصلة من الجريمة بوجه عام ٩٥
الاتجاه الثالث : الاتجاه المختلط ٩٥
أولاً: منهج التوصيات الأربعين فى تحديد الجريمة الأصلية ٩٥
ثانيا: منهج التشريع النموذجى فى تحديد الجريمة الأصلية ٩٦
الاتجاه الرابع: منهج قائمة الجرائم الأصلية ٩٧
المبحث الثانى: منهج التشريعات المقارنة فى تحديد الجرائم الأصلية ٩٩
تمهيد وتقسيم ٩٩
أولاً: معيار العائد المادى أو الثراء ٩٩
ثانيا: معيار جسامة الجريمة ١٠٠
المطلب الأول: منهج التشريعات الأجنبية فى تحديد الجرائم الأصلية لجريمة غسل الأموال ١٠١
تمهيد ١٠١
أولا: منهج المشرع الفرنسى فى تحديد الجرائم الأصلية ١٠٢
الاتجاه الأول : تجريم غسل الأموال المتحصلة من جناية أو جنحة بصفة عامة (الاتجاه العام) ١٠٢
الاتجاه الثانى: تجريم وعقاب غسل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات (الاتجاه الخاص) ١٠٣
ثانيا: منهج المشرع الأمريكى فى تحديد الجرائم الأصلية ١٠٤
ثالثا: منهج المشرع الألمانى فى تحديد الجرائم الأصلية ١٠٦
رابعا: منهج المشرع السويسرى فى تحديد الجرائم الأصلية ١٠٨
خامسا: منهج المشرع البلجيكى فى تحديد الجرائم الأصلية ١٠٨
سادسا: منهج تشريع لكسمبورج فى تحديد الجرائم الأصلية ١١٠
سابعا: منهج المشرع الإسبانى فى تحديد الجرائم الأصلية ١١٠

ثامنا: منهج المشرع اليونانى فى تحديد الجرائم الأصلية ١١١
تاسعا: منهج القانون الإيطالى فى تحديد الجرائم الأصلية ١١١
المطلب الثانى: منهج التشريعات العربية فى تحديد الجرائم الأصلية لجريمة غسل الأموال ١١٣
أولاً: تشريعات الدول العربية ذات المنهج الحصرى فى تحديد الجرائم الأصلية . ١١٣
– منهج قانون دولة الإمارات العربية المتحدة فى تحديد الجرائم الأصلية ... ١١٣
– منهج القانون السودانى فى تحديد الجرائم الأصلية ١١٤
– منهج القانون السورى فى تحديد الجرائم الأصلية ١١٤
– منهج قانون دولة قطر فى تحديد الجرائم الأصلية ١١٦
– منهج القانون اللبنانى فى تحديد الجرائم الأصلية ١١٦
– منهج القانون المغربى فى تحديد الجرائم الأصلية ١١٧
– منهج القانون اليمنى فى تحديد الجرائم الأصلية ١١٧
ثانيا: التشريعات العربية ذات المنهج المطلق فى تحديد الجرائم الأصلية ١١٩
– منهج القانون البحرينى فى تحديد الجرائم الأصلية ١١٩
– منهج القانون التونسى فى تحديد الجرائم الأصلية ١١٩
– منهج القانون الجزائرى فى تحديد الجرائم الأصلية ١١٩
– منهج المشرع السعودى فى تحديد الجرائم الأصلية ١٢٠
– منهج القانون الكويتى فى تحديد الجرائم الأصلية ١٢١
– منهج القانون الليبى فى تحديد الجرائم الأصلية ١٢١
– منهج القانون الموريتانى فى تحديد الجرائم الأصلية ١٢٢
المبحث الثالث: منهج المشرع المصرى فى تحديد الجرائم الأصلية ١٢٣
■ تقدير خطة القانون المصرى بشأن نطاق الجريمة الأصلية فى جريمة غسل الأموال ١٢٥
المبحث الرابع: المشكلات القانونية التى تثيرها الجريمة الأصلية ١٢٧
تمهيد ١٢٧
أولاً: إثبات الجريمة الأصلية فى التشريع المقارن ١٢٧
ثانيا: وقوع الجريمة الأصلية خارج نطاق الدولة الإقليمى ١٣٠
ثالثا: النطاق الزمنى لارتكاب الجريمة الأصلية ١٣٠
– موقف قانون مكافحة غسل الأموال المصرى الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ من هذه المشكلات ١٣١

أولاً: فيما يتعلق بالكيفية القانونية التى يتم من خلالها إثبات الجريمة الأصلية وعلاقتها بجريمة غسل الأموال ١٣١
ثانيا: فيما يتعلق بوقوع الجريمة الأصلية خارج النطاق الإقليمى للدولة ١٣٢
ثالثا: فيما يتعلق بالنطاق الزمنى بين الجريمة الأصلية وجريمة غسل الأموال ... ١٣٣
الفصل الثانى: الركن المادى فى جريمة غسل الأموال ١٣٥
تمهيد وتقسيم ١٣٧
المبحث الأول: محل جريمة غسل الأموال ١٤٠
تمهيد وتقسيم ١٤٠
المطلب الأول: محل جريمة غسل الأموال فى ظل الاتفاقيات والمعايير الدولية والتشريع المقارن ١٤١
أولاً: المسميات التى تطلق على محل جريمة غسل الأموال ١٤١
ثانيا: طبيعة الأموال محل جريمة غسل الأموال ١٤٣
١- طبيعة الأموال فى ظل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع فى المخدرات عام ١٩٨٨ ..... ١٤٤
٢- طبيعة الأموال فى ظل مجموعة العمل المالى الدولى (FATF) ١٤٤
٣- طبيعة الأموال فى ظل القانون النموذجى بشأن غسل الأموال الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٩٩ ..... ١٤٥
٤- طبيعة الأموال فى ظل التشريع المقارن ١٤٥
ثالثا: مدى ارتباط الأموال محل جريمة غسل الأموال بالجريمة الأصلية ١٤٧
- موقف مجموعة العمل المالى الدولى (FATF) ١٥٠
رابعًا: ضبط الأموال محل جريمة غسل الأموال ١٥١
المطلب الثانى: محل جريمة غسل الأموال فى التشريع المصرى ١٥٢
- تعريف المال محل جريمة غسل الأموال ١٥٢
- تعريف المتحصلات ١٥٣
المبحث الثانى: صور السلوك الإجرامى فى جريمة غسل الأموال ١٥٧
تمهيد ١٥٧
المطلب الأول: الفعل الإيجابى والسلبى فى جريمة غسل الأموال ١٥٩
تمهيد ١٥٩
أولاً: ماهية الفعل الإيجابى، وصوره، وشروطه ١٥٩
- الفعل الإيجابى بطريق الامتناع ١٥٩

ثانيا: ماهية الفعل السلبى، وصوره، وشروطه ١٦١
– الامتناع عن فعل إيجابى معين ١٦٢
– الصفة الإرادية للامتناع ١٦٢
ثالثا: صور السلوك الإجرامى فى جريمة غسل الأموال وفقًا للتشريع المصرى .. ١٦٣
المطلب الثانى: الشروع فى جريمة غسل الأموال ١٦٦
تمهيد ١٦٦
– الشروع فى جريمة غسل الأموال ١٦٨
المطلب الثالث : الاشتراك فى جريمة غسل الأموال ١٧١
تمهيد ١٧١
أولاً : الاشتراك وفقًا للمواثيق الدولية ١٧٤
ثانيا : الاشتراك وفقًا للقانون المصرى رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال والتشريع المقارن ١٧٧
المبحث الثالث: النتيجة الإجرامية فى جريمة غسل الأموال ١٨٠
تمهيد وتقسيم ١٨٠
المطلب الأول : ماهية النتيجة الإجرامية ١٨٢
أولا: النتيجة الإجرامية فى مدلولها المادى ١٨٢
١ – النتيجة المادية كشرط لتمام الجريمة ١٨٢
(أ) الجريمة المادية ١٨٣
(ب) الجريمة الشكلية ١٨٤
٢ – النتيجة المادية كمعيار لتحديد العقوبة ١٨٥
ثانيًا: النتيجة الإجرامية فى مدلولها القانونى ١٨٦
– الصلة بين المدلول المادى والمدلول القانونى للجريمة ١٨٧
المطلب الثانى: جرائم الضرر وجرائم الخطر ١٩٠
– محل الحماية الجنائية لجرائم الخطر العام ١٩٤
– الفعل المنشئ للخطر العام ١٩٥
– النتيجة فى جرائم الخطر العام ١٩٦
المطلب الثالث: جريمة غسل الأموال بين جرائم الضرر وجرائم الخطر ١٩٨
– غسل الأموال من جرائم الخطر ١٩٨
المبحث الرابع: علاقة السببية فى جريمة غسل الأموال ٢٠٠
تمهيد ٢٠٠
– الطبيعة القانونية لعلاقة السببية ٢٠٠
– علاقة السببية فى جريمة غسل الأموال ٢٠٢

الفصل الثالث: الركن المعنوى فى جريمة غسل الأموال ٢٠٣
تمهيد وتقسيم ٢٠٥
صورتا الركن المعنوى ٢٠٦
المبحث الأول: طبيعة الركن المعنوى فى جريمة غسل الأموال ٢٠٩
تمهيد وتقسيم ٢٠٩
المطلب الأول: الركن المعنوى لجريمة غسل الأموال فى الاتفاقيات والوثائق الدولية.. ٢١٢
١- طبيعة الركن المعنوى فى اتفاقية فيينا ٢١٢
أولاً: القصد الجنائى الخاص ٢١٣
ثانيًا: إثبات وجود اتجار غير مشروع سلفًا ٢١٤
ثالثًا: إثبات العلم لدى غاسل الأموال ٢١٤
٢- طبيعة الركن المعنوى فى القانون النموذجى للأمم المتحدة ٢١٥
٣-طبيعة الركن المعنوى فى اتفاقية ستراسبورج Strasbourg ٢١٦
٤-طبيعة الركن المعنوى فى التوصيات الأربعين (FATF) ٢١٧
المطلب الثانى: الركن المعنوى لجريمة غسل الأموال فى التشريع المقارن والتشريع المصرى ٢١٨
تمهيد ٢١٨
أولاً: موقف التشريعات العربية لمكافحة جريمة غسل الأموال من الركن المعنوى ٢١٨
ثانيًا: موقف التشريعات الأجنبية لمكافحة جريمة غسل الأموال من الركن المعنوى ٢١٩
١- طبيعة الركن المعنوى فى القانون الفرنسى ٢١٩
٢- الركن المعنوى فى قانون مكافحة غسل الأموال البلجيكى ٢٢٣
٣- الركن المعنوى فى قانون الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة غسل الأموال ٢٢٣
٤- الركن المعنوى فى قانون مكافحة غسل الأموال الألمانى ٢٢٥
٥- الركن المعنوى فى قانون مكافحة غسل الأموال السويسرى ٢٢٥
ثالثًا: موقف التشريع المصرى من الركن المعنوى ٢٢٦

المبحث الثاني: عناصر الركن المعنوى فى جريمة غسل الأموال ٢٢٨
تمهيد وتقسيم ٢٢٨
المطلب الأول: الإرادة ٢٣١
- صعوبات استخلاص الإرادة الإجرامية فى جريمة غسل الأموال ٢٣٢
١- صعوبة استخلاص النية الإجرامية فى بعض صور جريمة غسل الأموال ٢٣٢
٢- الصعوبة المتمثلة فى التذرع ببعض الأسباب التقليدية لانتفاء الإرادة بصدد جريمة غسل الأموال ٢٣٣
أولا: عنصر الإرادة فى اتفاقية فيينا لمكافحة الاتجار غير المشروع فى المخدرات ٢٣٣
ثانيا: عنصر الإرادة فى القانون النموذجى للأمم المتحدة ٢٣٤
ثالثا: عنصر الإرادة فى التشريع الفرنسى لمكافحة تبييض الأموال ٢٣٤
رابعا: عنصر الإرادة فى التشريع الأمريكى لمكافحة غسل الأموال ٢٣٥
المطلب الثانى: العلم ٢٣٧
تمهيد ٢٣٧
العلم بالمصدر الإجرامى للأموال غير المشروعة ٢٣٨
أولاً: نطاق العلم فى جريمة غسل الأموال ٢٣٨
- وجوب توافر العلم بالقانون ٢٣٨
-وجوب توافر العلم بالواقع ٢٣٩
ثانيا: مدى وجوب العلم بطبيعة الجريمة الأصلية ٢٤٣
- طبيعة العلم بالمصدر الإجرامى للأموال غير المشروعة ٢٤٤
ثالثا: سبل استخلاص العلم بالمصدر غير المشروع للأموال محل جريمة غسل الأموال ٢٤٦
خطة الوثائق الدولية والتشريعات المقارنة لمكافحة غسل الأموال تجاه مضمون العلم ٢٤٧
(ا) استخلاص عنصر العلم فى اتفاقية فيينا ٢٤٨
(ب) استخلاص عنصر العلم فى القانون النموذجى للأمم المتحدة ٢٤٩
(جـ) استخلاص عنصر العلم فى اتفاقية ستراسبورج ٢٤٩
(د) استخلاص عنصر العلم فى القانون الألمانى لمكافحة جريمة غسل الأموال .. ٢٥٠
(هـ) استخلاص عنصر العلم فى القانون الأمريكى لمكافحة جريمة غسل الأموال .. ٢٥١
(و) استخلاص عنصر العلم فى القانون الإنجليزى لمكافحة غسل الأموال ... ٢٥٢
(ز) استخلاص عنصر العلم فى القانون الفرنسى ٢٥٣

رابعًا: التوقيت اللازم لتوافر العلم بمصدر الأموال غير المشروعة محل جريمة غسل الأموال ٢٥٤
أولاً: تحديد وقت توافر العلم من النص التجريمي ٢٥٦
ثانيًا: استخلاص وقت توافر العلم من طبيعة النشاط الإجرامي ٢٥٧
المبحث الثالث: جريمة غسل الأموال بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة ... ٢٥٨
– آثار اعتبار جريمة غسل الأموال جريمة مستمرة ٢٦١
(١) من حيث سريان النص الجنائي من حيث الزمان ٢٦١
(٢) من حيث التقادم المنهي للدعوى الجنائية ٢٦١
(٣) من حيث قوة الشيء المحكوم فيه ٢٦٢
(٤) من حيث الاختصاص الإقليمي لجريمة غسل الأموال ٢٦٢
الفصل الرابع: سياسة العقاب على جريمة غسل الأموال ٢٦٣
تمهيد وتقسيم ٢٦٥
المبحث الأول: العقوبات الجنائية المقررة لجريمة غسل الأموال في الاتفاقيات والوثائق الدولية ٢٦٨
أولاً: عقوبات جريمة غسل الأموال في نطاق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات عام ١٩٨٨ (اتفاقية فيينا) ٢٦٨
(١) العقوبة السالبة للحرية ٢٦٩
(٢) الغرامة ٢٦٩
(٣) المصادرة ٢٧٠
ثانيًا: عقوبات جريمة غسل الأموال في التشريع النموذجي ٢٧١
ثالثًا: عقوبات جريمة غسل الأموال في التوصيات الأربعين المعدلة والصادرة عن مجموعة العمل المالي الدولي FATF في يونية ٢٠٠٣ ..... ٢٧٤
المبحث الثاني: عقوبة جريمة غسل الأموال في التشريع المقارن ٢٧٥
تمهيد وتقسيم ٢٧٥
المطلب الأول: عقوبة جريمة غسل الأموال في التشريعات الأجنبية ٢٧٦
أولاً: عقوبة جريمة غسل الأموال في القانون الفرنسي ٢٧٦
(١) العقوبات المقررة لجريمة غسل الأموال بوصفها العام ٢٧٦
(٢) العقوبات المقررة لجريمة غسل الأموال بوصفها الخاص ٢٧٨
(٣) العقوبات التكميلية ٢٧٨
ثانيًا: عقوبة جريمة غسل الأموال في القانون البلجيكي ٢٧٩

ثالثًا: عقوبة جريمة غسل الأموال فى القانون السويسرى ٢٨٠
رابعًا: عقوبة جريمة غسل الأموال فى القانون الأمريكى ٢٨١
خامسًا عقوبة جريمة غسل الأموال فى القانون الألمانى ٢٨٢
- ظروف تخفيف العقوبة فى القانون الألمانى ٢٨٣
سادسًا: عقوبة غسل الأموال فى القانون الإنجليزى ٢٨٣
سابعًا: عقوبة غسل الأموال فى القانون الإيطالى ٢٨٤
المطلب الثانى: عقوبة غسل الأموال فى التشريعات العربية ٢٨٦
تمهيد ٢٨٦
أولاً: عقوبة جريمة غسل الأموال فى قانون دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٨٦
ثانيًا: عقوبة جريمة غسل الأموال فى القانون البحرينى ٢٨٧
ثالثًا: عقوبة جريمة غسل الأموال فى القانون التونسى ٢٨٨
رابعًا: عقوبة جريمة غسل الأموال فى القانون الجزائرى ٢٨٩
خامسًا: عقوبة جريمة غسل الأموال فى التشريع السعودى ٢٩٠
سادسًا: عقوبة جريمة غسل الأموال فى القانون السودانى ٢٩١
سابعًا: عقوبة جريمة غسل الأموال فى القانون السورى ٢٩١
ثامنًا: عقوبة جريمة غسل الأموال فى قانون دولة قطر ٢٩٣
تاسعًا: عقوبة جريمة غسل الأموال فى القانون الكويتى ٢٩٤
عاشرًا: عقوبة جريمة غسل الأموال فى القانون اللبنانى ٢٩٤
الحادى عشر: عقوبة جريمة غسل الأموال فى القانون الليبى ٢٩٥
الثانى عشر: عقوبة جريمة غسل الأموال فى القانون المغربى ٢٩٦
الثالث عشر: عقوبة جريمة غسل الأموال فى القانون الموريتانى ٢٩٧
الرابع عشر: عقوبة جريمة غسل الأموال فى القانون اليمنى ٣٠٣
المبحث الثالث: سياسة العقاب على جريمة غسل الأموال فى التشريع المصرى... ٣٠٥
المطلب الأول: العقوبات المقررة لجريمة غسل الأموال بالنسبة للشخص الطبيعى ٣٠٧
تمهيد ٣٠٧
أولاً: العقوبات الأصلية ٣٠٧
ثانيًا: العقوبة التكميلية ٣٠٨
ثالثًا: مدى تناسب العقوبات المقررة لجريمة غسل الأموال مع جسامة هذه الجريمة ومدى اتساقها مع الدستور ٣٠٩
المطلب الثانى: العقوبات المقررة لجريمة غسل الأموال بالنسبة للشخص المعنوى... ٣١١
تمهيد ٣١١
أولاً: معاقبة المسئول عن الإدارة الفعلية للشخص المعنوى ٣١١

ثانيا: المسئولية الجنائية للشخص المعنوى ذاته ٣١٣
– ضرورة إقرار المسئولية الجنائية المباشرة للشخص المعنوى عن جرائم غسل الأموال فى التشريع المصرى ٣١٣
المطلب الثالث: انتفاء المسئولية الجنائية بشأن الإخطار عن العمليات المشتبه فيها... ٣١٦
– مبدأ سرية الحسابات بالبنوك ومقتضيات المصلحة العامة فى مكافحة غسل الأموال ٣١٧
– واجب الإخطار عن العمليات المشتبه فيها وفقا لقانون مكافحة غسل الأموال، بين أسباب الإباحة وموانع المسئولية الجنائية ٣٢٠
– حكم الإخطار عن العمليات المالية المشتبه فيها من جانب شخص لا تتوافر فيه صفة الموظف العام ٣٢٢
– منهج انتفاء المسئولية الجنائية فى بعض التشريعات العربية لمكافحة غسل الأموال ٣٢٤
المطلب الرابع: عقوبة الشروع فى جريمة غسل الأموال ٣٢٦
المطلب الخامس: الارتباط بين جريمة غسل الأموال والجريمة الأصلية وأثره على عقوبة جريمة غسل الأموال ٣٢٨
المطلب السادس: الإعفاء من العقاب فى التشريع المصرى لمكافحة غسل الأموال ... ٣٣٥
تمهيد ٣٣٥
أولاً: علة الإعفاء من العقاب ٣٣٥
ثانيا: منهج الإعفاء من العقاب فى الاتفاقيات الدولية ٣٣٦
(أ) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ٣٣٦
(ب) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع فى المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ ..... ٣٣٧
(ج) القانون النموذجى للأمم المتحدة ٣٣٧
ثالثا: منهج الإعفاء من العقاب فى التشريع المقارن ٣٣٨
رابعا: ملامح الإعفاء من العقاب وشروطه وحكمته وفقًا للقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال والمعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ٢٠٠٣ ..... ٣٤٠
المبحث الرابع: الظروف المشددة وأثر إعمالها على عقوبة جريمة غسل الأموال .. ٣٤٣
تمهيد وتقسيم ٣٤٣

المطلب الأول: ظـــروف الجريمة ٣٤٥
تمهيد ٣٤٥
١ – الأساس القانونى لظروف الجريمة ٣٤٦
٢ – الظروف القانونية والظروف القضائية ٣٤٨
٣ – الظروف العامة والظروف الخاصة ٣٤٨
٤ – الظروف المادية والظروف الشخصية ٣٤٩
٥ – الظروف المغيرة لوصف الجريمة ٣٤٩
المطلب الثانى: ماهيـــة الظروف المشددة ٣٥١
تمهيد ٣٥١
١ – الظروف المشددة القانونية ٣٥١
– الظروف المشددة القانونية المادية ٣٥٢
– الظروف المشددة القانونية الشخصية ٣٥٢
– الظروف المشددة العامة ٣٥٢
– الظروف المشددة الخاصة ٣٥٣
٢ – الظروف المشددة القضائية ٣٥٣
المطلب الثالث: موقف التشريع المقارن والتشريع المصرى من الظروف المشددة لعقوبة جريمة غسل الأموال ٣٥٦
تمهيد ٣٥٦
أولاً: موقف التشريعات العربية من الظروف المشددة ٣٥٧
١ – التشريع البحرينى ٣٥٧
٢ – التشريع التونسى ٣٥٨
٣ – التشريع السعودى ٣٥٨
٤ – التشريع السورى ٣٥٩
٥ – التشريع القطرى ٣٥٩
٦ – التشريع الكويتى ٣٦٠
٧ – التشريع الليبى ٣٦٠
٨ – التشريع الموريتانى ٣٦٠
ثانيا: موقف التشريعات الأجنبية من الظروف المشددة ٣٦١
١ – منهج المشرع الفرنسى حيال الظروف المشددة فى جرائم غسل الأموال . ٣٦١
(أ) الاعتيـــاد ٣٦١

(ب) استغلال صلاحية ممارسة نشاط مهنى ٣٦٢
(جـ) العصابة المنظمة ٣٦٢
(د) الجريمة الأصلية وأثرها على جريمة غسل الأموال من حيث تشديد العقوبة ٣٦٢
٢ – تشريع لوكسمبورج لغسل الأموال ٣٦٣
٣ – تشريع غسل الأموال السويسرى ٣٦٣
– موقف المشرع المصرى من الظروف المشددة للعقاب على جريمة غسل الأموال ٣٦٣
الفصل الخامس: الجرائم الملحقة بجريمة غسل الأموال فى التشريع المصرى والتشريع المقارن ٣٦٥
تمهيد وتقسيم ٣٦٧
المبحث الأول: الامتناع عن الإخطار عن العمليات المالية المشتبه فيها الخاضعة لقانون مكافحة غسل الأموال ٣٧٠
– موقف التشريع المقارن من إلزام المؤسسات المالية بالإبلاغ عن العمليات المالية المشتبه فيها ٣٧٥
المبحث الثانى: عدم التحقق من هوية العملاء مع المؤسسات المصرفية والمالية ... ٣٨٦
– موقف التشريع المقارن من هذه الجريمة ٣٨٨
المبحث الثالث: عدم الالتزام بإمساك سجلات ومستندات قيد العمليات المالية .. ٣٩٦
– موقف التشريع المقارن من هذه الجريمة ٣٩٧
المبحث الرابع: إفشاء المعلومات الخاصة بجريمة غسل الأموال ٤٠٤
– موقف التشريع المقارن من هذه الجريمة ٤٠٥
المبحث الخامس: عدم الإفصاح عن النقد الأجنبى عند دخول البلاد أو الخروج منها ... ٤١١
– موقف التشريع المقارن من الإفصاح عن النقد الأجنبى ٤١٥
الباب الثالث: القواعد الإجرائية الخاصة بمكافحة جريمة غسل الأموال ٤١٧
تمهيد وتقسيم ٤١٩
الفصل الأول: وحدات التحريات المالية ودورها فى مكافحة جريمة غسل الأموال ٤٢١
تمهيد وتقسيم ٤٢١
المبحث الأول: وحدة التحريات المالية من المنظور الدولى ٤٢٣
تمهيد ٤٢٣

أولاً: تعريف وحدة التحريات المالية ٤٢٥
ثانيًا: وظائف وحدة التحريات المالية ٤٢٦
١ – الوظائف الرئيسية (Core Functions) ٤٢٦
(١) المستودع المركزى (Centralized Repository) لتلقى الإخطارات والبلاغات الخاصة بعمليات غسل الأموال المشتبه فيها ٤٢٧
(٢) وظيفة تحليل البيانات (Analytical Function) الخاصة بتقارير الاشتباه عن العمليات المالية ٤٢٨
(٣) تبادل المعلومات على الصعيد المحلى Domestic Information Sharing.. ٤٣٢
(٤) تبادل المعلومات على الصعيد الدولى
International Information Sharing ٤٣٢
٢– الوظائف الإضافية لوحدات التحريات المالية
Possible Additional Function ٤٣٣
(١) الإشراف والرقابة على المؤسسات المالية والمصرفية
Supervisory and Regulatory Responsibilities ٤٣٣
(٢) القيام ببعض المهام القانونية Investigations ٤٣٤
(٣) الملاحقة القضائية ٤٣٥
(٤) تقديم المشورة والتدريب Training ٤٣٦
ثالثًا: الشروط الواجب توافرها فى وحدات التحريات المالية ٤٣٦
١– القدرات اللازم توافرها فى الموظفين ٤٣٧
٢– ضرورة الربط بين الخصوصية والكفاءة ٤٣٧
٣ – مبدأ السرية ٤٣٩
٤– مبدأ التخصص ٤٤٠
٥– الاستقلالية والمساءلة ٤٤٠
المبحث الثانى: نماذج وحدات التحريات المالية ٤٤٢
تمهيد ٤٤٢
– نماذج وحدات التحريات المالية ٤٤٢
– معايير اختيار النموذج الأمثل لوحدة التحريات المالية ٤٤٥
المبحث الثالث: دور وحدة مكافحة غسل الأموال المصرية فى مكافحة غسل الأموال وفقًا للقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال ٤٤٧

– إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ٤٥٥
الفصل الثاني: التحفظ على الأموال المشتبه فيها محل جريمة غسل الأموال ٤٥٧
تمهيد وتقسيم ٤٥٩
المبحث الأول: الإجراءات التحفظية وفقًا لقانون العقوبات المصري ٤٦١
تمهيد ٤٦١
أولاً: التحفظ على الأموال بمعرفة النائب العام والمحكمة الجنائية المختصة ٤٦٢
ثانيًا: الإجراءات الخاصة بمنع المتهم وأهليته من التصرف في الأموال ٤٦٤
(أ) الشروط اللازمة للأمر أو الحكم بالمنع من التصرف أو الإدارة ٤٦٤
(ب) النطاق القانوني للأمر أو الحكم بالمنع من التصرف أو الإدارة ٤٦٦
(جـ) الآثار القانونية المترتبة على الأمر أو الحكم بالمنع من التصرف أو الإدارة .. ٤٦٧
(د) الطبيعة القانونية للأمر أو الحكم بالمنع من التصرف أو الإدارة ٤٦٧
(١) الطبيعة القانونية لأمر النائب العام بالمنع من التصرف أو الإدارة ٤٦٧
(٢) مدى دستورية أمر النائب العام بالمنع من التصرف أو الإدارة ٤٦٩
(٣) الطبيعة القانونية للحكم الصادر بالمنع من التصرف أو الإدارة ٤٧١
المبحث الثاني: الإجراءات التحفظية في ظل الاتفاقيات والوثائق الدولية والتشريع المقارن ٤٧٣
أولاً: الإجراءات التحفظية في المواثيق والاتفاقيات الدولية ٤٧٣
– الإجراءات التحفظية في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات (فيينا ١٩٨٨) ٤٧٣
– الإجراءات التحفظية في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ٤٧٤
– الإجراءات التحفظية في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ٤٧٤
– الإجراءات التحفظية في اتفاقية ستراسبورج ٤٧٥
– الإجراءات التحفظية في التشريع النموذجي للأمم المتحدة ٤٧٥
– الإجراءات التحفظية في القانون العربي النموذجي لمكافحة الفساد ٤٧٦
– الإجراءات التحفظية في مشروع الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ٤٧٧
ثانيًا: الإجراءات أو التدابير التحفظية في التشريعات العربية لمكافحة غسل الأموال ٤٧٧
– دولة الإمارات العربية المتحدة ٤٧٧

- مملكة البحرين ٤٧٨
- الجمهورية التونسية ٤٧٩
- الجمهورية الجزائرية ٤٧٩
- المملكة العربية السعودية ٤٧٩
- جمهورية السودان ٤٨٠
- الجمهورية السورية ٤٨٠
- دولة قطر ٤٨٠
- دولة الكويت ٤٨١
- دولة لبنان ٤٨٢
- الجماهيرية العربية الليبية ٤٨٢
- الجمهورية اليمنية ٤٨٣
- الجمهورية الإسلامية الموريتانية ٤٨٣

ثالثا: إجراءات التحفظ فى ظل التشريعات الأجنبية لمكافحة جريمة غسل الأموال ٤٨٣
- الإجراءات التحفظية فى ظل القانون الفرنسى ٤٨٤
- الإجراءات التحفظية فى ظل تشريع غسل الأموال البلجيكى ٤٨٤
-الإجراءات التحفظية فى ظل القانون الإنجليزى ٤٨٥
- الإجراءات التحفظية فى ظل قوانين الولايات المتحدة الأمريكية ٤٨٥

المبحث الثالث: الإجراءات التحفظية وفقا لقانون مكافحة غسل الأموال المصرى الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ ..... ٤٨٧

الفصل الثالث: خصوصية إجراءات جمع الأدلة فى جريمة غسل الأموال ٤٨٩

تمهيد وتقسيم ٤٨٩

المبحث الأول: التسليم المراقب للعائدات الإجرامية وموقف القانون المصرى رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال منه ٤٩٣

تمهيد ٤٩٣
(١) الهدف من هذا الأسلوب ٤٩٤
(٢) أحكام التسليم المراقب فى القانون المصرى ٤٩٥
(٣) مكافحة غسل الأموال عن طريق استخدام أسلوب التسليم المراقب ٤٩٨
(٤) أهمية استخدام أسلوب التسليم المراقب فى قضايا غسل الأموال ٥٠١
(٥) المذكرة التفسيرية المتعلقة بالتسليم المراقب للعائدات الإجرامية ٥٠٢

(٦) فاعلية أسلوب التسليم المراقب للعائدات الإجرامية ٥٠٣
– موقف القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال من التسليم المراقب ٥٠٤
المبحث الثاني: النفاذ للنظم المعلوماتية وموقف القانون المصري رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال منه ٥٠٥
تمهيد وتقسيم ٥٠٥
أولا: الجرائم المعلوماتية ٥٠٧
ثانيا: موقف القانون المصري تجاه الحماية الجنائية للبيانات المعالجة آليًا .. ٥١٠
ثالثا: مدى صحة اعتبار «النفاذ للنظم المعلوماتية» من قبيل التفتيش ٥١١
رابعا: امتداد التفتيش إلى نظم معلوماتية أخرى داخل إقليم الدولة ٥١٤
خامسا: امتداد التفتيش إلى نظم معلوماتية أخرى خارج إقليم الدولة ٥١٥
سادسا: النصوص القانونية والاختراق المباشر للنظم المعلوماتية عبر الحدود ... ٥١٦
سابعا: نطاق النفاذ المصرح به للنظم المعلوماتية ٥١٧
ثامنا: ضرورة تناول المشرع المصري تقنين النفاذ للنظم المعلوماتية ٥١٩
تاسعا: موقف القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال ٥٢١
– الخاتمة ٥٢٣
– قائمة المراجع ٥٢٧
– الفهرس ٥٧٩